العرب
الإثنين 2020/11/09
السنة 43 العدد 11876

استدارة مصرية نحو حكومة الوفاق الليبية

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

يشعر المراقب لتطور العلاقات بين مصر وحكومة الوفاق الليبية بأن هناك تغيرا ملموسا ظهر أخيرا على شكل حوارات مع قيادات محسوبة عليها، واستضافة بعضها في القاهرة، ما يشي بأن هناك تحولا رمزيا إيجابيا في موقف القاهرة حيال رئيس هذه الحكومة فايز السراج، والمتحالفين معه في الداخل والخارج، وتحولا يبدو سلبيا من قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر.

يتطلب فهم هذه الإشكالية إلماما بالرؤية الكلية لتقديرات القاهرة الاستراتيجية، وتقوم على أن ما يدور في ليبيا يمس مباشرة الأمن القومي المصري، ومن الواجب عدم تعريضه لأي خطر من هذه الجهة، ما يفرض الانفتاح على غالبية القوى الفاعلة.

جرى الانحياز مبكرا لفريق المشير خليفة حفتر، لأن الأزمة تغلب عليها المحددات الأمنية، وتحتاج إلى قوة عسكرية نظامية للتعامل مع الكتائب المسلحة والجماعات الإرهابية، وتحققت نجاحات كبيرة.

بدت القوة السبيل الوحيد لاستعادة الأمن والاستقرار، ووقفت القاهرة خلفه، ووفرت له وسائل دعم، لمنع رؤية نظام حكم إسلامي في الفناء القريب منها، يوفر ملاذا آمنا للمتطرفين.

استدارة مصر تجاه حكومة الوفاق وشخصيات فاعلة فيها جاءت إثر تطورات متسارعة يمكن أن تفرض حلا غير مرض بالنسبة إلى القاهرة التي تعتقد أن تهميشها في التسوية ستكون له عواقب وخيمة عليها

منح الموقف الصارم من التيار العقائدي في ليبيا فرصة لبعض الشخصيات المتعاونة معه، مثل السراج، للتشكيك في نزاهة دور القاهرة، ومبررا للانفتاح على تركيا، وتم ربط دعم المشير حفتر بالجذور العسكرية للرئيس عبدالفتاح السيسي، وتجاهلوا حرصه الدائم على تماسك الجيوش العربية الوطنية، كصمام أمان ضد الفوضى.

رغم المقاربات التي قدمت والمناقشات التي أجريت من جانب مصر مع قوى إقليمية ودولية، ظل هاجس الرفض للتيار الإسلامي ثابتا، حتى تحول إلى منغص في علاقاتها مع دول غربية ومغاربية، الأمر الذي وجدت فيه تركيا فرصة للمزيد من التوغل في ليبيا على حساب مصر. وباتت جبهة محورية تقبل التعاون اللامحدود مع حكومة الوفاق، وفتحت لها الأخيرة المجال لاتفاقيات عسكرية وسياسية واقتصادية عديدة، وتحملت مصر وزر علاقة تطورت سريعا، وهي لا تريد مجابهتها عسكريا، ولا تستطيع النأي عنها.

قصد السراج القاهرة قبل أن يتوجه نحو أنقرة، وسدت أمامه كل الأبواب، وامتنعت عن استقباله مرات عدة، واشترطت عليه اتخاذ موقف واضح ورافض للإخوان والميليشيات ومواجهة من يسيطرون على المصرف المركزي أولا، ويظهر حرصا على عودة المؤسسات الأمنية النظامية.

عندما تملص وعجز عن الاستجابة رضخ لضغوط الإسلاميين، فبدأت القاهرة تنفض يدها وتبتعد مسافات عنه، مقابل زيادة رهانها على المشير حفتر، إلى أن حدثت انتكاسة في العملية العسكرية التي قام بها لتنظيف طرابلس من الميليشيات، وأخفقت في تحقيق أهدافها بعد عام من إطلاقها، ولم تكن مصر راضية عنها، وأدركت خطورة حرب العصابات في العاصمة، وحذرت من ذلك.

لم يشمل انفتاح القاهرة على قوى ليبية من الشرق والغرب والجنوب، جماعة الإخوان والمتحالفين معها مباشرة، وظلت تتعامل مع هؤلاء كوحدة واحدة، في حين أن أعدادا منهم فرضت عليهم انتهازيتهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية الارتماء في أحضان الجماعة، وكان من الممكن جذب جزء كبير منهم بعيدا عنها.

تدفقت مياه كثيرة الأسابيع الماضية، وأصبحت التسوية السياسية قريبة، وقد تأتي مشوهة، وتفرض واقعا يحافظ على حظوظ التيار الإسلامي في السلطة، ما يعني أن تبقى القاهرة سنوات إضافية بعيدة عن الحكومة الجديدة في طرابلس التي تدار وفقا لمواءمات لن يستبعد منها الإخوان.

وأيدت حوارات رئيس مجلس النواب في طبرق عقيلة صالح مع المجلس الأعلى للدولة في المغرب، واستقبلت أعضاء فيه على أراضيها بصفتهم المناطقية منذ حوالي شهرين، وكانت هذه أول علامة على التغير في الموقف المصري.

جاءت الاستدارة تجاه حكومة الوفاق وشخصيات فاعلة فيها من رحم تطورات متسارعة يمكن أن تفرض حلا غير مرض بالنسبة إلى القاهرة التي تعتقد أن تهميشها في التسوية السياسية سوف تكون له عواقب وخيمة عليها، وعلى من تسببوا في ذلك.

قبل أن تواجه مرة ثانية أزمة مماثلة لما أفرزه اتفاق الصخيرات من تداعيات سياسية وأمنية قررت تعديل طريقة التعامل، كي لا تتجرع سُم استمرار إخوان ليبيا في الحكم بغزارة، وهم يجدون حلفاء لهم في الخارج يصممون على وجودهم في قلب السلطة.

تعتقد القاهرة أن مقاربة ناعمة تمكنها من إيجاد حل للتنظيمات المتطرفة والعصابات المسلحة والمرتزقة، وتبعدها عن استخدام الآلة العسكرية مباشرة، خاصة أن خط سرت – الجفرة الأحمر لم يتم اختراقه، وثمة جهات تحرص على عدم تجاوزه.

أدى ابتعاد القاهرة كثيرا عن حكومة الوفاق إلى تمترس الإخوان والسيطرة على مقاليدها، ووفر فرصة لتضخم الميليشيات وتدفق المرتزقة وتعزيز وجود تركيا، ويمكن أن يقود الانخراط في هذه اللعبة إلى تصويب في هذه المسارات من داخلها، ووضع الخصوم تحت عينيها، وهي سياسة نجحت من خلالها القاهرة في ترويض حركة حماس الفلسطينية الإخوانية فترة طويلة.

تشير التجربة المصرية مع حماس إلى أن مصالح الأمن القومي مقدمة على الأيديولوجيا، ولا يعني ذلك التسليم برؤيتها، بل الاقتراب منها لمنع وقوع انحرافات تصطحب معها تأثيرات غامضة، وتفادي الخسائر الناجمة عنها، ما زاد من التكهنات بعدم رفع "فيتو" القاهرة عن وجود إسلاميين بالسلطة في ليبيا، شريطة أن يكون تمثيلهم يتناسب مع حجمهم الحقيقي ودون تغول.

تزامنت الاستدارة مع التفافات تقوم بها دول غربية متعددة، تريد تكريس حضور تيار الإسلام السياسي في ليبيا، الذي قد يجد دعما أميركيا كبيرا بعد جلوس المرشح الديمقراطي جو بايدن على مقعد الحكم في البيت الأبيض.

تغير هذه المعادلة في آليات تعامل مصر مع الأزمة يجعلها تنحو تجاه المزيد من الانفتاح على الغرب الليبي دون التخلي عن الشرق، ولذلك وجدت في تقريب المسافات بينهما حلا يعفيها من الوقوع في التناقضات السياسية، ويبرر عدم استبعاد الحوار لاحقا مع إخوان ليبيا.

تؤكد خطوة من هذا النوع حدوث تغير في الحسابات المصرية، يساعد على إيجاد مساحة من التعاون مع دول المغرب العربي، تقف بدرجات مختلفة مع حكومة الوفاق، أو لم تأخذ منها موقفا سلبيا على غرار القاهرة، وتؤيد انخراط الإخوان في السلطة.

وجدت القاهرة في مضمار الانفتاح وسيلة عملية تخفف عنها العبء الاستراتيجي ناحية الحدود الغربية، وتعفيها من تحمل تكاليف باهظة حال اضطرارها إلى التدخل عسكريا في ليبيا، ووسيلة تقوض بها نفوذ تركيا المترامي هناك، وأداة سهلة تجذب بها قوى دولية إليها، وتبدد مخاوف قوى أخرى حيال اتهامها بدعم معسكر حفتر، وربما يساعدها كل ذلك على عدم تخطي مصالحها في التسوية المقبلة للأزمة.

الديمقراطية على ضفتين

علي الصراف
كاتب عراقي

الديمقراطية نظام فاسد، إلا أنها في أبهى صورها في الولايات المتحدة. نحو 150 مليون ناخب اقترعوا لانتخاب رئيس وأعضاء في مجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ، وغيرهم من القيادات المحلية. وتأخر إعلان النتائج بسبب الفارق الضئيل نسبيا بين الشخصيتين الرئيسيتين في الانتخاب، الرئيس الجمهوري دونالد ترامب ومنافسه الديمقراطي جو بايدن.

نظريا على الأقل، يمكن للفائز أن يتقدم إلى المنصب بفارق صوت واحد. وتجربة العام 2000 بين المرشح الجمهوري جورج بوش الابن ونائب الرئيس الديمقراطي آل غور، انحسر فيها الفارق إلى 537 صوتا في ولاية فلوريدا، أدت إلى منح أصوات المجمع الانتخابي الـ29 في الولاية إلى بوش، وهذه الأصوات هي التي منحته الرئاسة التي بقي فيها ثماني سنوات.

هذا يعني أن كل صوت مهم. ومثلما امتثل أكثر من 100 مليون ناخب لإرادة 537 شخصا في ذلك العام، فإنهم يمكن أن يمتثلوا لإرادة ناخب واحد.

هذا وجه غير مألوف لمن يعتقدون أن الديمقراطية هي "حكم الأغلبية". لأنها في الواقع حكم احترام الأقلية. ونحن نفشل في ممارسة الديمقراطية لأننا لا نفهم هذا الواقع.

واحد من أكثر نماذج الديمقراطية إثارة للغثيان، هو الديمقراطية في العراق، أو تونس، حيث "تتصرف" أحزاب "الأغلبية" بمصائر الجميع ولا تخدم أحدا سوى أولئك الذين يتربعون على عروش الفساد وكراسي النفوذ.

والولايات المتحدة، كما ظهرت نتائج انتخاباتها، في أقصى حالات الانقسام، وفي أعلى مستوياته أيضا.

الرئيس ترامب لم يخسر بسبب تراجع شعبيته. بالعكس، لقد حصد عددا من الأصوات أكبر مما حصده في العام 2016. ولكن بايدن تقدم عليه بعدد أعلى من الأصوات.

مقدار هائل من الحماس والاندفاع هو الذي جعل الأميركيين يصوتون بكثافة. والذين دعموا ترامب من قبل، عادوا ليدعموه من جديد، ولكن الفارق تركز في زيادة عدد الناخبين لصالح الطرف الآخر، وهو ما انتهى إلى أعلى مستوى للتصويت في تاريخ الولايات المتحدة.

هذا الانقسام، هو جوهر الديمقراطية. ونحن لا نفهمه أيضا، كما لا نعرف أن الديمقراطية هي ليست غلبة أحد على أحد. لأنها في الواقع فن إدارة الانقسام بالذات.

الفائز لا يمكنه أن يكون فائزا، إذا خرج للناس ليقول لهم: سوف نلقي الطرف الآخر في البحر. سوف نذيقهم مر العذاب. أو سوف نريهم من الويلات ما لم يروه منذ مقتل الحسين حتى الآن، كما تفعل ميليشيات الولي السفيه في العراق، أو كما يفعل حزب النهضة في تونس. وهو حزب متخصص في نشر ثقافة النبذ والإقصاء والتكفير، ومرت من تحت أنفه أعمال لم تعرفها تونس على مر العصور.

لكي تكون فائزا في الولايات المتحدة يجب أن تجعل الطرف الآخر يفهم أنك سوف تحكم لصالحه، وليس ضده. وأن تقدم البرهان العملي على ذلك. لماذا؟ أولا، لأنك ستعود لتطلب صوته مرة أخرى. وثانيا، لأنك إذ تحكم بلدا، فذلك يعني أن تحكم في موارده المادية والبشرية، جمعا لا فرقا.

بينما تذهب ديمقراطيات الغثيان إلى أن تحكم حسب الطائفة أو العقيدة الأيديولوجية، أو المحسوبيات الشخصية، أو الانتماء الحزبي.

لا الجمهوريون في الولايات المتحدة، ولا الديمقراطيون، فعلوا ذلك، ولا في أي مرة من المرات التي عادوا فيها إلى الحكم. ولأنهم احترموا إرادة ومطالب وطموحات ناخبي الطرف الآخر. يفوزون أو يخسرون، فقد ظل بوسعهم أن يعودوا، ويعودوا مرة بعد أخرى.

بينما أحزاب الطوائف والعقائد والميليشيات، عندما تصعد حكما، بسلم الديمقراطية، فإنها تركله، لكي لا يصعده أحد آخر. ولا تكون هناك عودة حقيقية أخرى إلى الناخبين. وسيقال لك على الفور، إنهم يحكمون باسم الله. وهو ما يعني "من أنت لكي نعود إليك؟".

ما جاء ملفتا تماما في الانتخابات الراهنة، هو أن الرئيس ترامب خسر أمام منافسه، إلا أن النواب الجمهوريين وشيوخهم لم يخسروا. وهؤلاء عندما فازوا، كل في ولايته، فإنهم ظلوا يخدمون ناخبيهم، وفقا للمعايير ذاتها التي يخدم بها الرئيس الفائز شعبه.

الانقسام، لا يشكل خطرا. وهو لا يؤدي إلى التفكك. إنه دافع من دوافع الوحدة. وهذا أمر آخر لا نفهمه. لأن الانقسام يجري حول قضايا عملية تتطلب معالجات، وهو ليس كمثل الانقسام الطائفي أو المذهبي، أو حتى الأيديولوجي، الذي لا يمكن حله حتى يوم القيامة.

نحن نمذهب الأحزاب. ونحول حتى الأيديولوجيات إلى طوائف. كما نحول الطوائف إلى "شعوب شقيقة".

هل لم تسمع في حياتك، قول تابع من أتباع الولي السفيه يستخدم مصطلح "أخوتنا السنة". إنه يقصد "الشعب الشقيق الذي يعيش، معنا، بكل أسف، وفي الجوار".

توجد فوارق أيديولوجية بين الجمهوريين والديمقراطيين. إلا أنها ليست فوارق طائفية. كما توجد مشكلات عنصرية في ذلك البلد، إلا أن الجميع يفخرون بأنهم أميركيون. وفي الواقع، فإنهم يكتسبون الحماية والضمانات من كونهم "أميركيين" وليس من كونهم "شيعة" أو "إخوانا". وما من أحد يفكر بالانفصال.

الانقسام لا يشكل خطرا إنه دافع من دوافع الوحدة لأنه يجري حول قضايا عملية تتطلب معالجات وهو ليس كمثل الانقسام الطائفي أو حتى الأيديولوجي الذي لا يمكن حله حتى يوم القيامة

الانفصالية هي نكران للمواطنة. كما أنها نكران للوطن. والانتماءات الطائفية، أو الأيديولوجية التي تتحول إلى انتماءات طائفية، كلها انتماءات انفصالية.

يعاني الرئيس إيمانويل ماكرون الأمرّين من مواطنيه الفرنسيين المسلمين، لأنهم ينتمون إلى "عقيدة" أكثر مما ينتمون إلى وطن، بل ولأنهم يحولون العقيدة إلى عدو للوطن وللمواطنية نفسها.

ينشأ في ذهن ماكرون تناقض لا يستطيع حتى أن يفك ألغازه. كيف يمكن لمواطن (وهو يظن أنهم مواطنون ويعاملهم على هذا الأساس) أن يتنكر لقيم الشراكة الوطنية؟

شيء عجيب بالنسبة إليه. ولكن لو أصبح ماكرون ساكنا من ساكني العراق (لا يوجد مواطنون) أو تونس فإنه سرعان ما سوف يحل اللغز. يكفي أن يتأمل في صور نوري المالكي وعادل عبدالمهدي أو علي خامنئي، وسيفهم على الفور، كيف تتحول العقيدة إلى شر مطلق عندما تستعدي العقائد الأخرى، فتكفرها وتحاربها وتنبذها في بلد لم يعد بوسعه أن يكون وطنا وإنما مجرد زريبة لقطعان وليّ من أولياء السفاهة والانحطاط في تركيا أو إيران.

حتى الأحزاب الشيوعية في عالمنا العربي "تأطفت"، وصار يمكن لحزب مثل الحزب الشيوعي العراقي، على سبيل المثال، أن يدخل زعيمه "العملية السياسية" بوصفه "شيعيا"، أو أن يدخل في تحالف مع المشروع الفكري لمقتدى الصدر! وهو ما كان يفترض أن يجعل فلاديمير إليتش لينين زعيما لموكب من مواكب اللطم على الحسين في كربلاء. وكان يفترض بهذا الانحطاط أن يؤسس لـ"ديمقراطية"، إنما بعقول مريضة.

حتى فساد الديمقراطية في الغرب، في إطار اعتبارات أخرى، يظل قادرا على أن يقدم نماذج إنسانية معقولة.

وهذا ما تجسده اليوم الانتخابات الأميركية بكل اختلاط معانيها ونتائجها. وتلك الديمقراطية إنما تكتسب القدرة على البقاء وتدوير الزوايا، لأنها تظل تستند إلى أسس جديرة بالاحترام.

أما ديمقراطيات الطوائف والعقائد فليس من العجب أنها تثير مشاعر الغثيان في الفساد نفسه.